

Distr.: General
29 September 2004
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦٥ (ب) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

الإجراءات الجديدة في ميدان نزع السلاح من أجل منع حدوث سباق
للتسلح في قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

٢ ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

٢ ألف - المكسيك

٣ باء - بنما

* وردت هذه المعلومات الإضافية بعد تقديم التقرير الرئيسي.

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

ألف - المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤]

في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٤ انضمت المكسيك إلى معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها لاعتبارها ذلك خطوة ملموسة نحو تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل. وفي تلك المناسبة، أشارت المكسيك إلى أنها كانت تفضل معاهدة تحظر صراحة وضع الأسلحة النووية أو أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل في أي بقعة من العالم. فهي تعتبر إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها، خطوة نحو الحظر الشامل لتلك الأسلحة.

وفي ما يتعلق بالفقرتين ٨ و ٩ من قرار الجمعية العامة ١١٦/٤٤ سين المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ترى الحكومة المكسيكية أن على الدول الأطراف في المعاهدة التفكير في ما يمكن أن تسهم به نظم التحقق المستخدمة لضمان الامتثال للصكوك القانونية الدولية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح في عملية تحديد الآلية الملائمة التي تضمن التقيد التام بمعاهدة قاع البحار. وفي هذا الصدد، يجب أن يؤخذ مبدأ التحقق في الاعتبار، بحيث لا يمكن تحديد مدى ملاءمة وفعالية ودرجة قبول آليات وأحكام معينة في التحقق من الامتثال لأحكام اتفاق من اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح إلا في سياق ذلك الاتفاق وحده.

وبناء عليه، ترى المكسيك أنه يمكن، عن طريق الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إجراء تقييم لجدوى تطبيق تكنولوجيا الرصد الصوتي المائي لنظام الرصد الدولي، التي تشكل جزءا من نظام التحقق المتبع في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في ما يتعلق بمعاهدة قاع البحار، فضلا عن بحث ما يمكن أن يتضمنه نظام الرصد الدولي من تطبيقات أخرى بشأن هذا الصك بالذات.

وترى المكسيك أنه نظرا لما تحقق مؤخرا من تقدم في مجال تصميم إجراءات للتحقق من المعاهدة، من الأهمية أن تؤخذ في الاعتبار نتائج البحوث التي أجريت في مجالات التعدين البحري، والتحري، وتطوير تكنولوجيا أخذ العينات، والاستشعار من بعد في استكشاف

قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها، وكذلك نظم الغواصات المخصصة للاختبارات، ومحطات رصد مزودة بأجهزة استشعار متعددة.

ونظرا لما يدور حاليا على المسرح الدولي، من المهم الإشارة إلى أن ما يمكن أن تتعرض له المناطق البحرية ومنشآت الموانئ من هجمات إرهابية يمكن أن يدفع البلدان ذات المصالح البحرية إلى أن تطور في جملة أمور آلات مصممة لتوفير الحماية من قاع البحار وباطن أرضها، وخصوصا في ضوء الفرق الشاسع بين انخفاض تكلفة صنع الألغام البحرية وما قد يترتب عليه الهجوم الإرهابي من نتائج على المنشآت البحرية. وتعارض المكسيك أي نشر للأسلحة في قاع البحار، إذ أنه على الرغم من إمكانية استخدامها كآلية للحماية من الهجمات الإرهابية، يمكن أن تكون لها آثار سلبية، أو حتى هدامة، على الأسطول التجاري العالمي والبيئة البحرية.

باء - بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤]

تدرك جمهورية بنما الخطر البالغ الذي يشكله استخدام الأسلحة النووية على السلام والأمن الدوليين لما لتلك الأسلحة من قدرة فتاكة. ورغم أن جمهورية بنما تتفق مع فتوى محكمة العدل الدولية التي تفيد بأن استخدام الأسلحة النووية ليس أمرا غير مشروع في سياق القانون الدولي الساري، فإن موقف جمهورية بنما كان دائما الدعوة إلى اعتبار استخدام هذه الأسلحة أمرا غير مشروع. وبناء عليه، انضمت بنما إلى معظم المعاهدات المتعلقة بالأسلحة النووية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، ومعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن بنما لا تصنع ولا تملك أسلحة تدمير شامل ولا حتى التكنولوجيات التي تتيح تصنيعها.

فموقف بنما يستند أولا إلى كون استخدام الأسلحة النووية يؤدي إلى وقوع عدد هائل من الضحايا، وثانيا لأن تلك الأسلحة تؤدي بطبيعتها إلى نتائج كارثية لا يمكن احتواؤها لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان، إذ لديها القدرة على تدمير الحضارات والنظام الإيكولوجي تدميرا تاما. أما الإشعاعات الصادرة عن هذه الأسلحة فتملك القدرة

على تدمير مستقبل البيئة والأغذية والنظام الإيكولوجي البحري، فضلا عن تعريض الأجيال المقبلة للتشوهات الوراثية والأمراض، كما أنها تضر بالصحة والزراعة والموارد الطبيعية والديمقراطية في منطقة شديدة الاتساع. ولذا فإن استخدامها يشكل خطرا بالغاً على الأجيال المقبلة.

وتتفق جمهورية بنما مع فتوى محكمة العدل الدولية بأن اعتماد الجمعية العامة كل عام، بأغلبية كبيرة، قرارات يطلب فيها إلى الدول الأعضاء إبرام اتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية في جميع الظروف، إنما يكشف عن رغبة قطاع كبير جدا من المجتمع الدولي في أن يخطو خطوة هامة قدما نحو نزع السلاح النووي الكامل.